البعض ، أدى الى سقوط ممثلي الصاعقة الثلاثة ، وكان من الواضح ان اعلان القائمة بهذا الشكل سوف يثير ازمة سياسية بين المنظمات ، قد لا تقتصر على الاتحاد ، لتسحب نفسها على مجالات اخرى للوحدة الوطنية . ولحل هذه الاشكال تصرفت بعض جهات المؤتمر على الشكل التالي :

١ — طلبت من السيد رشاد ابو شاور ان يسحب ترشيحه ليفوز مكانه السيد فايز قنديل من الصاعقة ، الموازي له بالاصوات .

٢ — طلبت من الدكتور انيس صايغ ان يعلن استقالته !! ليصبح في القائمة فراغ يسمح بادخال ممثل آخر للصاعقة . وقد أعلنت استقالة الدكتور انيس صايغ ، رغم انه رفض الاستقالة . ثم طلبت من السادة عبدالله حوراني، وزهدي النشاشيبي، سحب ترشيحهما (وكان ترتيبهم بالاصوات يلي آخر الناجحين) حتى يفسحوا المجال لنجاح السيد عبد الرحمن غنيم ، كممثل للصاعقة .

وقد رفضت الصاعقة هذه التسوية ، واعتبرتها مهينة لها ، وأصدرت بناء على ذلك بيانا يعلن انسحابها من الامانة العامة ، ثم قيل ان اللجنة التنفيذية شكلت لجنة للمصالحة ، قررت الصاعقة على اثرها أن تعود وتسهم في عضوية الامانة العامة للاتحاد . ونتيجة لكل هذه الاشكالات لم تعلن رسميا حتى الان اسماء اعضاء الامانة العامة ، ولا تشكيلاتها الداخلية التي تمت بعد الاجتماع الاول الذي عقدته ، والتي انتخب فيها السيد ناجي علوش أمينا عاما للاتحاد .

ملاحظات لا بد منها :

لقد تعمدنا حتى الان ان نقف عند الوقائع ذات الدلالة ، وان نسردها كما حدثت بكل ما يترتب عليها من تقييمات . الى جانب الوقائع لا بد من وقفة قصيرة لمناقشة بعض الحجج التي اثارتها الاشكالات التي احاطت بهذا المؤتمر .

ومن اهم هذه الاشكالات قضية البنية النقابية للاتحاد . فهناك تيار داخل المؤتمر هلل للوضع الذي ساد انطلاقا من القول بأن المهمة النقابية هي مهمة سياسية بالدرجة الاولى ، وان الالحاح على الجانب النقابي يقود الى الغرق في النضال المطلبي « الاقتصادي » الذي يبعد النقابة عن المجرى الثوري للنضال . وفي ظروف العمل النقابي الفلسطيني ، فان التركيز على الجانب السياسي فيه ، ضرورة يفرضها الواقع النضالي اليومي . وينطلق أصحاب هذا التيار من هذا الرأي ليبرروا تصرف المنظمات الذي تم سواء في تشكيل المؤتمر أو في انتخابات الامانة العامة . ولكن هذا المنطق السليم نظريا (والمأخوذ من الكتب بإتقان) يتجاهل اوليات العمل السياسي للنقابة او الاتحاد ، سواء كان اتحادا للكتّاب او العمال او الطلاب ، هذه الاوليات التي تفرض ، يكون هناك **جسم نقابي** اولا ، حتى يستطيع هذا الجسم النقابي ان يناضل من أجل مهمات سياسية محددة، وان يكون نضاله حين يتم تعبيرا عن قطاع اجتماعي معين ومحدد وصاحب مصلحة في تشكيل الاتحاد ومواقفه السياسية . أما حين يتم بناء الاتحادات بطريقة فوقية من جهة ، وحسب شروط لا تبلور جسما نقابيا يعبر عن قطاع اجتماعي محدد من جهة اخرى ، فان الوصول الى النضال السياسي المطلوب من النقابة او الاتحاد يصبح مطلبا عزيزا لا يمكن نواله . ونجد انفسنا في النهاية امام قيادة عليا (أمانة عامة أو أي اسم آخر) لا تمثل الا نفسها ، ولا تعبر في مواقفها السياسية الا عن اجتهادات أعضائها . وحين اباحت المنظمات لنفسها أن تشكل عضوية الاتحاد والمؤتمر بطريقة لا تمت الى النقابية بصلة ، حكمت على النضال السياسي المطلوب من الاتحاد ان يكون نضال بيانات تعبر عن اشخاص الامانة العامة ، لا نضال مواقف تعبر عن قطاع اجتماعي يلتف حولها .

وهذه الظاهرة في العمل النقابي التنظيمي ، تكاد أن تكون ظاهرة عامة وهي تعبر عن نفسها بمظهر بسيط يتكرر باستمرار ، حين يكون عدد المنتخبين في كل اتحاد من الاتحادات الفلسطينية يفوق المائة بينما لا يتجاوز عدد العاملين فعلا في هذه الاتحادات اشخاصا معدودين . واذا كان هذا المنهج قد فرض نفسه حتى الان على الاتحادات الفلسطينية الاخرى فقد كان المطلوب بداهة ان يكون اتحاد الكتاب والصحفيين ، اي الاتحاد الذي يفترض فيه ان يكون مركز التوجيه والتثقيف الجماهيري ، ميدانا لبلورة تجربة نقابية سليمة تكون قدوة للاتحادات الفلسطينية الاخرى ، تسعى للنسج على منوالها ، حتى يمكن الارتفاع بمستوى العمل النقابي الفلسطيني . ولكن الذي حدث ، كان تكريسا للتقاليد السائدة ، وارتياحا لاساليب العمل التي تنتجها . وتحت ستار الضرورات